محاكمة برنامج تحديث الصناعة !

البرنامج لايلبى طموحات رجال الصناعة والخبراء الأجانب دون المستوى

■■ من المنتظر أن يستعرض د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء خلال الأسبوع الحالى أوراق التقييم المبدئى لتجربة برنامج تحديث الصناعة فى مصر وذلك عقب مرور ثلاث سنوات على بدء تنفيذه ووسط هجوم عنيف من رجال الصناعة بعدم جدوى هذا البرنامج على الصناعة المصرية .

ويأتى هذا التقييم فى ضوء الدراسات التى أمر بإعدادها م . رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة وبوصفه المسئول الأول عن مراجعة تنفيذ خطوات هذا البرنامج والذى من المنتظر انتهاؤه فى شهر يونيو ٢٠٠٦ وبتمويل يبلغ نحو ٤٢٥ مليون يورو منذ بدء توقيع الجانب المصرى والمفوضية الأوربية على هذا الاتفاق ■■

صفاء لويس

مؤشرات التقييم المبدئى من قبل مسئولى وزارة الصناعة واتحاد الصناعات والغرف الصناعية وكبار المستثمرين الصناعيين جاءت لتؤكد أن المستفيد الأول والأخير من برنامج التحديث هم الخبراء الأجانب حيث يصل راتب الخبير الأول منهم نحو ٤٠ ألف يورو شهريا ، ولايقل راتب أصغر خبير فيهم عن ١٠ آلاف يورو شهريا .

كما أوضحت المؤشرات الأولية للتقييم وجود انعزال تام بين برنامج التحديث من جانب وبين كافة المصانع المصرية والجهاز المصرفى كجهة تمويلية من جانب آخر ، وبلغت قيمة المصروفات من أموال البرنامج حتى الآن نحو ٥٠٠ مليون جنيه مصرى تم انفاقها وبمعرفة الخبراء على الدراسات والأبحاث البيضاء والخضراء ورواتب الخبراء والحملات الدعائية .

ماهو مصير تطبيق برنامج تحديث الصناعة فى مصر ، وهل بالفعل ستنجح لجنة إعادة هيكلة البرنامج والمشكلة من ممثلى وزارة الصناعة والجهات المعنية فى تقويم وتقييم فعلى وجرىء لممارسات هذا البرنامج وعلى أسس شفافة وموضوعية ودون حساسية مع الجانب الأوروبى ؟

الأرقام الرسمية الصادرة عن البنك الدولى تشير إلى أن رفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية وتحديثها يتطلب نحو ١٢.٥ مليار دولار أمريكى أى ما يقرب من ٨٠ مليار جنيه مصرى على مدى عشر سنوات قادمة لتحديث ورفع القدرة التنافسية لعشرة آلاف مصنع مصرى ، وأكد التقرير على ضرورة ارتباط التحرير فى الواردات الصناعية بالتقدم فى تحديث الصناعة المصرية ، وبسبب التخوفات المصرية من آثار تحرير التجارة فى السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبى كان من الطبيعى أن تفكر مصر فى إعادة هيكلة صناعتها المحلية لتكون أكثر قدرة على المنافسة مع المنتجات الصناعية الأوربية الأكثر جودة والأقل سعرا ولذلك تم اعداد برنامج لتحديث الصناعة المصرية بتمويل من الاتحاد الأوربى ودول أخرى ويؤكد البعض رغم أن هذا البرنامج يعتبر عرضا سخيا من الاتحاد لمصر وفرصة ذهبية لاعادة هيكلة قطاعها الصناعى إلا أن هذه الفرصة جاءت خالية من أى بريق أو جدوى إيجابية .

ورغم أن حجم الدعم الحالى الذى يقدمه الاتحاد الأوروبى غير محدد بدقة فإن الأرقام تؤكد أن حجم المعونات المالية التى حصلت عليها مصر فى السنوات الماضية وأثناء المفاوضات مع الجانب الأوروبى تبلغ نحو ٨٠٠ مليون يورو كمنح لاترد خلال الثلاث سنوات الماضية لتحديث الصناعة المصرية ولدعم الصندوق الاجتماعى للتنمية ولدعم التعليم فى مصر ، كما حصلت مصر على ١٩٩٢ مليون يورو على المستوى الثنائى من دول الاتحاد الأوروبى وهو ما يعنى تضاعف تدفق المنح من الاتحاد إلى مصر خمس مرات مقارنة بفترة ما قبل التفاوض ، ومن المتوقع أن يصل حجم المعونات المقدمة لمصر لتحديث صناعاتها خلال السنوات القادمة وفقا للتقارير الدولية إلى نحو ٣٠٠ مليون يورو سنويا على مستوى اللجنة الأوروبية ومثلها على مستوى العلاقات الثنائية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى . ومثلها أيضا عن طريق البنوك ومنظمات الاقراض الدولية .

هذا السيل الكبير من المنح والمساعدات والدعم الأوروبى لمصر (٨ مليارات جنيه) للنهوض بالصناعة المصرية كان لابد وأن يثير شهية رجال الصناعة قبل المسئولين للسيطرة على وقف نزيف أموال تحديث الصناعة بمفهومها الشامل والحفاظ على ما تبقى من تلك الأموال ومحاولة توجيهها إلى مسارات ذات جدوى فعلية لقطاع الصناعة بمختلف أنشطته .

فى البداية يحاول د. هانى بركات وكيل أول وزارة التجارة الخارجية والصناعة أن يطمئن رجال الصناعة قائلا على حد تعبيره ان مليما واحدا لن يضيع على مصر من برنامج التحديث ، وأن كافة المبالغ المتبقية من التمويل حتى نهاية البرنامج فى يونيه ٢٠٠٦ ستمتد إلى ما بعد ذلك التاريخ حتى تستفيد منها مصر وذلك فى ضوء الاتفاق بين مصر والاتحاد الأوروبى ممثلا فى المفوضية الأوروبية على ترحيل المبالغ المتبقية والتى لم يتم صرفها إلى ما بعد التاريخ المحدد .

وقد بادر مهندس رشيد إلى إعادة تشكيل مجلس تحديث الصناعة وضم نخبة من الصناعيين إليه ليمثلوا كافة قطاعات الصناعة، كما أعطى مجتمع الأعمال واتحاد الصناعات دوراً أساسيا فى توجيه أنشطة البرنامج لخدمة المتطلبات الحقيقية للصناعيين ، ويضيف د. هانى بركات أنه تم الاتفاق بين مجلس التحديث ووزير التجارة الخارجية والصناعة على تركز أنشطة البرنامج على عدة نقاط أولها اعداد برنامج قومى للدولة لمساعدة الشركات فى الحصول على شهادات الجودة العالمية اللازمة للتصدير ويشمل ذلك الإعلان عن جائزة قومية للجودة بين الشركات المصرية تمنح للشركات المتميزة فى مجال نظم الجودة ، ثانيها إنشاء المركز المصرى لنقل التكنولوجيا والابتكار لمساعدة الشركات المصرية فى الحصول على التكنولوجيا العالية واللازمة لرفع قدراتها التنافسية ويتضمن المركز عدة مراكز قطاعية فى مجال الأثاث والصناعات الغذائية وصناعة النسيج والملابس الجاهزة والجلود وغيرها وكذلك مراكز أفقية مثل مركز تكنولوجيا الإنتاج النظيف لمساندة المصانع فى الالتزام بالمعايير البيئية .

وتتركز أنشطة برنامج تحديث الصناعة الآن على التطوير المؤسسى للجهات الحكومية وغير الحكومية المتعاملة مع الصناعة مثل اتحاد الصناعات المصرية والجهات الحكومية مثل الرقابة الصناعية والتوحيد القياسى .

أما عن بند الدعم الفنى فهو كان دون المستوى ولم يستفد منه أحد ، ومن المقرر أن تشهد المرحلة القادمة إعادة هيكلة هذا البرنامج المقدم للشركات بتنسيق مع الغرف الصناعية والصناعيين بحيث يتم التحديد

● نصف مليار جنيه تم إنفاقها على الدعاية والدراسات والخبراء الأجانب

ومازالت الصناعه المصريه بمختلف قطاعاتها فى انتظار من يحدثها!!

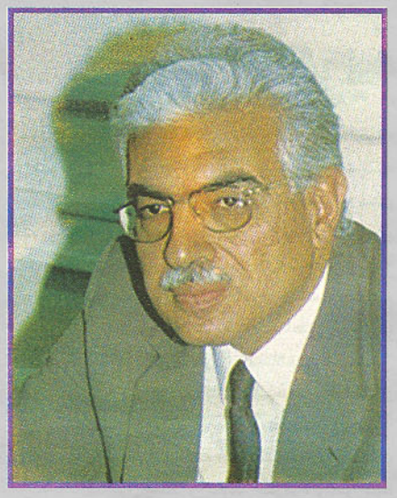

د. أحمد نظيف

م . رشيد محمد رشيد

الدقيق لمتطلبات الشركات من الدعم الفنى والخبراء المتخصصين وتقود منظمات الأعمال بوصفها المجتمع المدنى عملية الاشراف على الدعم الفنى والتأكد من تلبية احتياجات الصناع والغرف الصناعية .

ولعل أهم نقاط القصور فى برنامج التحديث تمثلت فى حالة الانعزال التام بين برنامج التحديث من جانب وبين رجال الصناعة والبنوك من جانب آخر ، ولذا من المنتظر أن تبدأ الوزارة ورجال الصناعة المعنيون جولة جديدة مع البنوك لتوفير التمويل اللازم لتحديث المعدات بالمصانع من خلال خلق نوع من الشراكة بين رجال الصناعة والبنوك وبدعم من برنامج تحديث الصناعة .

كما لفت نظر لجنة تصحيح مسار برنامج التحديث ضرورة التأكد من عدم وجود ازدواجية بين فريق المستفيدين من برنامج تحديث الصناعة وبرنامج الصندوق الاجتماعى وغيرها .

وبالفعل اقتصرت مساعدات برنامج التحديث على تقديم خدمات لنحو ألف شركة من قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مجالات التسويق والاشتراك فى المعارض الدولية والتدريب الإدارى .

ويعتبر د. هانى بركات أن تركيز المساعدات على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة غير كاف أو ملموس ولذا من المقرر أن تشهد المرحلة القادمة تعاونا بين المصانع الكبيرة والصناعات المغذية والمكملة فى إطار تجمعات صناعية متكاملة .

وأشار وكيل أول وزارة التجارة الخارجية والصناعة إلى عدم وضوح الرؤية بشأن استمرار عمل الخبراء الأجانب موضحا أن استمرار عملهم فى مصر متوقف على مدى استفادة المجتمع الصناعى ، كما يجرى حاليا وضع خطة مستمرة لتدريب كوادر مصرية للاحلال محل الخبرة الأجنبية بحيث لايستعان بالأجانب إلا فى القضايا المتخصصة مع استمرار القدرة على مواكبة المتغيرات العالمية حتى لاننعزل عن العالم .

وعموما فإن الإيجابية الوحيدة التى تحسب لبرنامج تحديث الصناعة حتى الآن تمثلت فى تكوين هيكل تنظيمى مؤهل ويشمل مركز تحديث الصناعة و٨ مراكز تنمية أعمال بالمدن الصناعية يعمل بها ٥ خبراء أجانب و٦٠ خبيرا مصريا . كما تم وضع خطة لربط نظم الجودة فى مصر بالنظم العالمية .

ويرى د. شريف الجبلى عضو لجنة تحديث الصناعة ورئيس لجنة تحديث الصناعة باتحاد الصناعات أن الحكم على البرنامج بالفشل أو النجاح يصعب مع غياب القواعد والمعايير اللازمة لهذا الحكم ويقول لايجب أن نحكم على البرنامج بمجرد الكلام أن بنود برنامج التحديث لم تتضمن مهمة محددة لتقديم معدات وآلات للصناع ولكنها تتركز فى عمليات تجويد مراكز تكنولوجية فى قطاع بعينه إلى جانب عمليات تطوير إدارية وتسويقية وموارد بشرية ومراكز تكنولوجية.

والمهندس رشيد طلب وضع معايير لتقييم برنامج التحديث ونحن فى مرحلة الدراسة والاعداد وسننتهى منها خلال شهر تقريبا لنضع معيارا لقياس نجاح أو فشل كل هدف من أهداف البرنامج مع القدرة على تقويمه إن تطلب الأمر .

ويستطرد د. شريف الجبلى قائلا أنه سيتم التركيز بعد التقييم على قطاعات معينة ومصانع معينة لتكون نواة للإدارة الجديدة ، كما يتم اختيار عدد من الشركات الصناعية بداخل كل قطاع وبعد التطبيق وظهور النتائج المرجوة ننتقل لمجموعة أخرى ، كما يشمل التحديث اليوم برنامجا لتطوير الغرف الصناعية واتحاد الصناعات كتطوير مؤسسى كامل يشمل الاشتراكات وطريقة سدادها والنظر فى القوانين مع اختيار أربع غرف كنموذج لبداية التطوير وبالفعل بدأت خطوات التنفيذ منذ شهر أكتوبر لمدة سبعة شهور أخرى وبعد ذلك يمتد التطبيق لباقى الخمس عشرة غرفة صناعية بالاتحاد أخذا فى الاعتبار التطوير الملموس الذى حققته نظائرها بالخارج خاصة فى مجال الموارد البشرية وبرنامج تحديث هيكلى ومؤسسى وليس آلات ومعدات فقط وهذا أسهل من شراء ماكينة أو معدة – المهم تحديث فكر وإدارة وموارد بشرية .

أما المهندس يسري قطب رجل الصناعة المعروف فهو ينتقد الخبراء الموجودين ببرنامج تحديث الصناعية ويقول هم «أساساً دون المستوى» والمهندس رشيد يعلم ذلك ، وأذكر أنه فى أول اجتماع مع د. سليم التلاتلى كان أول نقد له يتمثل فى إرسال خبراء ليس لديهم فكر نهائى عن تحديث الصناعة بل كان الخبراء منقسمين على أنفسهم فى الآراء ولم يستفد منهم أحد .

أيضا السلبية الأخرى تمثلت فى إصرار القائمين على البرنامج فى الزام راغب الاستفادة من الصناعيين فى دفع نحو من (١٣٠ - ١٤٠) ألف جنيه كبداية تعاون مع الخبراء على أن يتحمل البرنامج نسبة ٨٠٪ من تكاليف التحديث .

والمستفيد الوحيد على مدى الثلاث سنوات السابقة من برنامج التحديث هم الخبراء فى صورة رواتب غير معقولة .

ويقول يسرى قطب لقد طلبنا من وزير التجارة الخارجية والصناعة عدة مطالب تمثلت فى الأخذ بمعايير محددة وواضحة للتحديث ويسبق ذلك قيام اتحاد الصناعات بدراسة إمكانيات وطاقات الصناعة الوطنية وكذلك التعرف عن قرب لمدى حداثة أو قدم الآلات والمعدات الكائنة لدى المصانع وهل تصلح لتطبيق التحديث أم لا ؟!

أما المطلب الآخر فيتمثل فى بند التمويل ، ويتساءل كيف تتحمل منظمات الأعمال الصناعية مصاريف التحديث من جيبها فى ظل توقف الجهاز المصرفى من اقراض قطاع الصناعة على مدى (٣ ، ٤) سنوات ، التقديرات الرسمية أشارت إلى احتياج تحديث

البقية صفحة ٦٧

محاكمة برنامج تحديث الصناعة !

بقية :

قطاع الصناعة إلى ٥٠٠ مليار جنيه على مستوى الصناعة الوطنية ، وهل المصانع لديها مثل هذه الأموال فى ظل وجود انكماش بالأسواق المحلية والأخطر من ذلك ارتفاع أسعار كافة الخامات بنسبة ١٠٠٪ على المستوى العالمى خلال عام أو أكثر .

فهل نقوم بتمويل التحديث من السيولة الموجودة تحت أيدى رجال الصناعة أم نشترى بها خامات أم ماذا ؟

ويطالب مهندس يسرى قطب بضرورة إعادة النظر بمعيار جديد وكفء لمستقبل تحديث الصناعات التكميلية والمغذية والتى تعتبر بمثابة الحلقة المفقودة دائما فى ظل تدنى الخبرة بشأنها وانقطاع التمويل ، والنتيجة إنتاج أشياء غير مطابقة للمواصفات ونضطر فى النهاية للاستيراد من الخارج أو عمل توسعات بمصانعنا لإنتاج تلك الأشياء المغذية والتكميلية ، وأؤكد نحن بحاجة لتحديث الآلات والاستنباط لاستخراج منتج عالى الجودة وهذا فى حاجة إلى دعم وتمويل .

ويؤكد أن قطاع الصناعات الهندسية لم يحصل نهائيا على دعم أو مساندة ضمن برنامج التحديث .

ويقول عبده إسماعيل رئيس المجلس السلعى للبرمجيات والتكنولوجيا إن البرنامج أخذ وقتا طويلا جدا فى عملية وضع الاستراتيجيات والنظريات ولا أريد أن ألوم مركز تحديث الصناعة فقط ولكن ألوم أيضا منظمات الأعمال خاصة اتحاد الصناعات والغرف الصناعية والتى لم تقم بالدور الفعال لتحديد متطلبات الصناعيين واحتياجاتهم المختلفة التى تتناسب مع البرنامج لأن البرنامج له محددات متفق عليها ، لذا كان يجب على الاتحاد والغرف التقدم ببرنامج عمل كامل متكامل لتحديث الصناعات ، وهذا لم يحدث لذلك يجب أن نلحق ما تبقى من التحديث .

ويضيف قائلا: ويجب تنفيذ المشروعات المقدمة للبرنامج والتى تقدمت بها الشركات الصناعية ومؤسسات الأعمال الصناعية فى عدد من القطاعات ومعظمها موجودة ولم تنفذ حتى الآن . وتبلورت المطالب حول الجودة والبيئة والنظم والمعلومات وعمليات أبحاث ودراسات سوق . وعموما حتى اليوم لم يستفد قطاع البرمجيات من التحديث وهناك مشروع مقدم من غرفة البرمجيات لوزارة الصناعة يحدد احتياجات هذا القطاع فى التحديث .

د. نادر رياض

د. شريف الجبلى

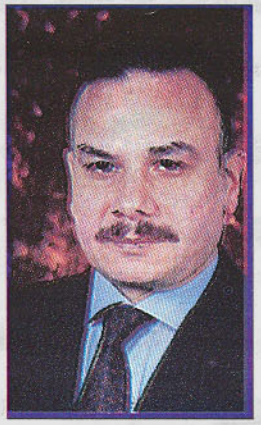

م.يسرى قطب

م. صفوان ثابت

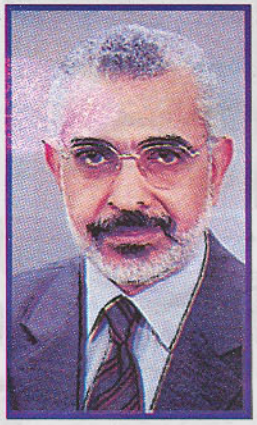

م. سيد إسماعيل

● لا توجد بيانات عن التحديث والحكومة والقطاع الخاص لم يشاركا فى وضع البرنامج

ويحدد المهندس محمد جمال عضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى العاشر من رمضان سبب قصور برنامج تحديث الصناعة فى عدم اشتراك رجال الصناعة فى وضع هذا البرنامج بل يعتبر مفروضا عليهم ، والنتيجة أن بنوده جاءت أبعد ما يكون عن الاحتياجات الفعلية والمتطلبات الراهنة للمصانع والشركات الصناعية ومن ثم ركز فريق العمل على عدد من الجوانب غير الملموسة مثل تعزيز نمو إجمالى الناتج المحلى والقدرة التنافسية لقطاع الأعمال الخاص خاصة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى لها تجارب مع الصندوق الاجتماعى أو غيره ، كما تتبلور أهداف برنامج التحديث فى تنمية روح التوظيف وإنشاء المشروعات والأعمال التجارية، وتعزيز اتحادات رجال الأعمال ودعم المؤسسات والخدمات وتحسين إطار سياسة القطاع وتعزيز وزارة الصناعة والتنمية الفنية .

وعلى رأس تلك الخدمات والأهداف إنشاء مركز التحديث الصناعى وتأسيس ثلاثة مراكز لموارد وخدمة رجال الأعمال بالاسكندرية والسادس من أكتوبر والعاشر من رمضان ، وجميعها أهداف تبعد كل البعد عن أى معايير عملية لامكانية قياس نجاحها من عدمه ، وأود أن أوكد أن صناع مصر رجال عمليون لاتعنيهم العبارات الفخيمة ولكن كل ما يعنيهم هو تطوير المعدة والآلة وتدريب القوى البشرية والبعد المالى والدعم الفنى على قائمة اهتماماتهم وفوق كل ذلك الخبرة التسويقية.

بينما يرى مهندس صفوان ثابت عضو لجنة تحديث الغرف الصناعية ورئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات أن برنامج تحديث الصناعة جزء صغير من استراتيجية التحديث للصناعة المصرية وهو وسيلة فقط من وسائل التحديث ويضيف قائلا:

خلال عام وبضعة شهور سننتهى من تطوير وتحديث غرف الاتحاد الخمسة عشرة وأنا لا أعرف عدد الصناعات المتوسطة والصغيرة التابعة لكل غرفة ولا نوعيتها ولا حجم الطاقات الإنتاجية بها أو التكاليف الاستثمارية أو حجم الاستثمارات بكل قطاع ومعدل النمو فى كل منها لايوجد بالفعل أى معلومات تفيد أى مستثمر حالى أو قادم ، لذلك نسعى لتطوير الصناعة من الألف إلى الياء .. بداية ببناء قاعدة معلومات فهى ليست أسرارا عسكرية بل ستعود على المستثمرين بالنفع ، على أن يتم تطويرها كل أربع سنوات.

ويضيف صفوات ثابت ليس لدى فكرة عن المشروعات التى استفادت من برنامج التحديث فى مجال الصناعات الغذائية ورغم أننى رئيس غرفة الصناعات الغذائية وأود أن أرى نماذج من تلك الشركات المستفيدة ، عموما ليس لدى أدنى معلومات عن ذلك .

ويجب أن تكون الاستفادة ملموسة من برنامج التحديث فى ضوء وضع أسس ومعايير للشركات المستفيدة وحتى الآن تلك الأسس غير معلنة .

ويؤكد على ماهر وكيل اتحاد الصناعات وعضو لجنة تحديث الصناعة أن اللجنة التى يشكلها م . محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة ستضع خطوات واضحة ومحددة للمرحلة القادمة فى حياة الصناعة المصرية، ومن المقرر أن يتم تطبيق الأسس الجديدة على ٤ غرف صناعية هى غرفة الصناعات الكيماوية وغرفة الصناعات الهندسية والغذائية والنسيجية ، وقد قامت كل غرفة بالفعل بوضع احتياجاتها خلال المرحلة القادمة حتى يونيو ٢٠٠٦ ويمكننا الآن مع وضع معايير محددة بدء تقييم برنامج التحديث وهو ما كان يصعب على مدى الثلاث سنوات السابقة فى ظل غياب أدوات حقيقية ملموسة للتطبيق والتقييم أو التقويم ، عموما تجربة التحديث تجربة محسوبة على مصر علينا تحديد سلبياتها للابتعاد عنها وتحديد إيجابياتها لتطويرها ، ومن المنتظر أن تتقدم اللجنة التى شكلها الوزير بتقريرها حول برنامج تحديث الصناعة خلال شهر تقريبا .

ويطالب على ماهر وكيل اتحاد الصناعات لاستكمال منظومة التحديث بضرورة ضم مراكز التدريب المنتشرة بالجمهورية والتابعة لشركات قطاع الأعمال العام إلى وزارة التجارة الخارجية والصناعة للاستفادة منها وادراجها ضمن استراتيجية تحديث الصناعة المصرية .

أما د. نادر رياض رئيس المجلس المصرى الألمانى فهو يرى أن برنامج تحديث الصناعة الذى تنفذه الوزارة لايلبى طموحات الصناعة المصرية ، وهو يتعامل مع حزمة من البرامج غير كافية لإحداث الطفرة التى تتعلق بها طموحات الصناعة أو الوزارة ، وعموما فالتحديث بمثابة خطة شاملة والبرنامج جزء منها ولايشكل صفة متكاملة.

ويقول د. نادر إن برنامج تحديث الصناعة المطبق حاليا لايمكن اعتباره سوى تنفيذ للاتفاقية التى تم التوقيع عليها ولايجب أن نعلق عليه أى طموحات تتعدى ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين المصرى والأوروبى .

والقطاع الصناعى لم يشارك فى وصف هذا البرنامج كما أن الوزارات السابقة لم تضع خبراء لبحثه من الناحية الموضوعية، ولذلك فالبرنامج لم يقصر ولكنه بعيد عن الطموحات .

وأخيرا توجهنا بهذا التل من هموم الصناع وهذا السيل من الاتهامات لبرنامج تحديث الصناعة لنضعه أمام المسئول الأول د. سليم التلاتلى مدير مركز تحديث الصناعة لوضع النقاط علي الحروف ، فعلق قائلا .. لاتعليق واكتبى هذا على لسانى !!

صفاء لويس